



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

هل هي "نهاية التاريخ"؟ العراق بين الديمقراطية والسندان

ليلى هامورتيبدو



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

هل هي "نهاية التاريخ"؟ العراق بين الديمقراطية والسندان

ليلى هامورتيديو*

كان انهيار الاتحاد السوفيتي قبل 30 عاماً بمنزلة إشارة على نهاية الحرب الباردة، وهزيمة للأنظمة الشمولية، ونجاعة النظام الديمقراطي الليبرالي، وهو الحدث الذي دفع فوكوياما لتأليف كتاب "نهاية التاريخ" ذائع الصيت. لقد كان بمثابة صيحة الغرب المنتصر، وظفر الديمقراطيات الرأسمالية الليبرالية، ونهاية مطلقة لأي أنظمة بديلة قابلة للتطبيق.

لقد أعلن أن الديمقراطية هي أفضل شكل من أشكال الحكم. قال فوكوياما إن الديمقراطية هي "نقطة النهاية للتطور الأيديولوجي للبشرية وللعولمة الديمقراطية الليبرالية الغربية باعتبارها الشكل النهائي للحكومة البشرية". كان التاريخ هو المنهج الذي أصبحت من خلاله المؤسسات الليبرالية -الحكومة النيابية، والسوق الحرة، والثقافة الاستهلاكية- عالمية. أعلن أن الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية هي النظام الوحيد الذي يسمح للناس بالنمو في عالم يتزايد عولمة تدريجياً، في حين أن تقدم اقتصاديات الانفتاح من شأنه أن يضمن مستقبل دول حرة وديمقراطية تعيش في سلام واطمئنان.

شهد القرن الحادي والعشرون تأسيس ديمقراطيات جديدة إبان الحرب في أفغانستان والعراق، أو عبر سلسلة من الثورات الشعبية- أو ما يسمى بالربيع العربي. أجرى العراق أول انتخابات برلمانية في كانون الأول 2005، بينما كانت البلاد ما تزال تحت الاحتلال الأمريكي والبريطاني. ستجرى الانتخابات البرلمانية الخامسة في هذا العام. لكن الانتخابات العراقية شابها أعمال عنف وتزوير وتخللتها احتجاجات منذ البداية. في 22 كانون الأول 2005، طالبت الفصائل السنية والشيعية بقدم هيئة دولية لمراجعة شكاوى تزوير الانتخابات، وهددت بمقاطعة المجلس التشريعي الجديد. بعدها، اندلعت مظاهرات كبيرة. صرح المتظاهرون أن الانتخابات زورت لصالح الائتلاف الديني الشيعي الرئيسي، وتظاهر ما يصل إلى 20 ألف شخص في بغداد وتظاهر أكثر من ألفي شخص في الموصل متهمين إيران بالتورط في تزوير الانتخابات. أعقب إعلان النتائج تفجير سيارات مفخخة وهجمات على مسؤولين أمريكيين وعراقيين.

* محاضرة أولى في علم الجريمة مع الدراسات الأمنية ونائبة مدير المقرر التعليمي في جامعة برمنغهام سيتي.

جلس أربعة رؤساء وزراء عراقيين على كرسي السلطة منذ ذلك الحين، وثلاثة رؤساء جمهورية، ولم ينجح أي منهم في تحقيق المطالب المشروعة للشعب العراقي، وهي: إنهاء الفساد، ورفع مستويات المعيشة، وإيجاد الوظائف، وفرص العمل لعدد متزايد من الشباب والخريجين، وكذلك توفير الأمن.

كان الخراب الذي عم العراق شيئاً متوقعاً. لا يمكن للنظام الديمقراطي النيوليبرالي الذي فُرض تطبيقه على البلاد أن ينتج ديمقراطية على النمط الغربي أو النتائج المتوقعة في دولة متقدمة. بين عامي 2003 و2021، كانت الثوابت الوحيدة هي العنف الطائفي والإرهاب، والفقير، وانتشار الأسلحة، والجريمة وعدم الاستقرار السياسي، والانحيار الاجتماعي، وأعمال الشغب، والفضوى، والفشل الاقتصادي. في العراق، نلاحظ انعدام الأمن الأساسي الموجود في "المناطق غير المستقرة"، حيث مت يزال العراق يعاني، بعد مضي 16 عاماً من مرحلة "إعادة الإعمار".

كما هو الحال في جميع الدول الضعيفة، فإن التهديدات الأمنية التي تواجه الشعب العراقي تتبع في المقام الأول من مصادر محلية وداخلية. في مثل هذه الدول، كلما حاولت النخب الحاكمة تفعيل دور الدولة، استفزت الخارجين على القانون. وعلى الرغم من إعلانه دولة ديمقراطية، فإن العراق يعاني من غياب أمن النظام.

ومع تحديد موعد الانتخابات النيابية المقبلة في تشرين الأول، ما يزال العراق في 2021 دولة تعاني من الفقر والظلم ومن الصدمات النفسية التي تخلفها الحسائر الكبيرة في الأرواح والخوف اليومي. وما يزال العراقيون يعانون من إحساس بالعجز والهزيمة في نظامهم الديمقراطي. ومنذ بداية العام قتل 349 مدنياً بينهم 28 طفلاً. لقد وثق إحصاء الجثث في العراق حتى الآن أكثر من 208,800 حالة وفاة مدنية منذ عام 2003، معظمهم (168,300) لقي حتفه منذ أن أصبح العراق دولة ديمقراطية في عام 2005.

دون بلوغ مرحلة "نهاية التاريخ"، أدى سعي الحكومات العراقية المتعاقبة وراء التحول النيوليبرالي إلى أن يكون العراق دولة فاشلة ذات نظام اقتصادي بائس. ويطالب المتظاهرون الذين يرفعون العلم العراقي بدولة خالية من حكم النخب الصغيرة الفاسدة التي تحافظ على سلطتها من خلال المحسوبية والهوية الطائفية، ويطالبون بحكومة توفر الأمن لجميع المواطنين، وبوضع حد للتدخل الأجنبي بعد 18 عاماً من "عملية تحرير العراق"، منذ أن أصبح العراق رسمياً ينعم بالسلام

والديمقراطية والحرية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الخطوط الفاصلة بين الحرب والسلام، والاستبداد والديمقراطية، والاستعباد والتحرير، ما تزال غير واضحة.

إن الحكم الاستبدادي هو حكم أو حكومة يقومون على أساس القسوة والقمع، مع ممارسة غير محدودة للسلطة وقوة وقسوة مفترتين. تتمتع الديمقراطية العراقية بكل خصائص الاستبداد. منذ عام 2005، تم اعتقال وسجن وتعذيب آلاف الأشخاص على يد النظام. أطلق الرصاص على المتظاهرين وقتلوا، وأي تمرد يواجهه بقصف يقتل المتمردين، وكذلك المدنيين، بينما يتعرض المعارضون السياسيون للاضطهاد.

لقد قتلت الحكومات المنتخبة ديمقراطياً في العراق، بدعم من التحالف، حتى الآن أكثر من 4000 مدني عراقي. وسمحوا بقتل آلاف آخرين على يد قوات التحالف والقوات التركية والمليشيات الإيرانية.

إن العراقيين -الشعب "المحرر" الذي تصوره جورج دبليو بوش وتوني بلير أنه يمضي صوب الديمقراطية والعيش بحرية- هم أسرى قادتهم ومجتمعهم المتشطي والتركة التي خلفتها القوات الأمريكية والبريطانية. لكن في الغالب، فإن المصالح التي تُحارب على الأراضي العراقية هي التي تصنع من المواطنين أسرى.

لقد كانت هناك خطوط صدع في العراق قبل عام 2003؛ لأن الدولة ضعيفة اقتصادياً بعد سنوات من الحروب والعقوبات الاقتصادية، وكانت ضعيفة سياسياً تحت حكم ديكتاتور غير محبوب في الداخل والخارج؛ وقد كانت الدولة متشظية اجتماعياً ومن الواضح أنها مقسمة إلى سنة وشيعة وأكراد. وخلال 18 عاماً اتسعت خطوط الصدع أكثر حتى أصبحت بحجم الخنادق. وفي عام 2021، ما يزال العراق تسوده غمامة لم تنجل وغير محدد المعالم، وغير آمن جداً، وعالق في حرب دائمة.

الرباط:

<https://www.transformingsociety.co.uk/2021/08/11/the-end-of-history-iraq-between-democracy-and-a-hard-place/>